ليس نهاية المطاف » (« **معاريف** » ، ١٢٠/٥/ ١٩٨٠) . واضاف بورغ بان الادارة الاميركية ومؤسساتها المختلفة تبذل في الايام الاخيرة جهداً كبيراً للايحاء بان شيئاً ما سيحدث في هذا المجال .

وبعد مشاورات اجراها رئيس الحكومة بيغن مع وزير الخارجية شامير ووزير الداخلية بورغ ، « اكد على رغبة اسرائيل في انجاز الحكم الذاتي وتطبيقه ، وتنفيذ اتفاقيتي كمب ديفيد ، اضافة الى تمسكه بالسلام » (**هآرتس** ، ٢٠/٥/١٩٨٠) . الا ان بيغن عاد وتراجع عن هذا الكلام مهدداً « بان اسرائيل لن تنفذ المرحلة الاخيرة ، بالنسبة للانسحاب من سيناء ، بعد سنتين ، قبل ان يتم التوصل الى اتفاق حول اقامة قوة رقابة دولية تضمن تجريد شبه جزيرة سيناء من السلاح » (**يديعوت احرونوت** » ، ١/٦/١٩٨٠) . وقد خلق هذا التصريح الذي ألقاه بيغن امام لجنة الخارجية والأمن ، في الكنيست ، ازمة في العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية ، سوِّيت بعد ايضاحات قدمها السفير الاسرائيلي في مصر ، الياهو بن اليسار ، الى الرئيس السادات الذي اعتبر الموضوع منتهياً .

وكانت هناك مواقف غير رسمية صادرة عن المعارضة في اسرائيل ، حيث ابدت هذه المصادر وجهات نظر متعددة ومختلفة بالنسبة للحكم الذاتي ، وبالنسبة لمشكلة الشرق الاوسط ككل . فقد قال شمعون بيرس ، امين عام حزب العمل ، وصاحب الحظ الأوفر في تولي رئاسة الحكومة القادمة : « انه لا يؤمن باحتمال تحقيق الحكم الذاتي ، وبناء عليه يجب العودة الى الخيار الاردني من اجل الوصول الى الاتفاق ... ليست هناك ضمانة بان نصل الى اتفاق مع الاردن ، ولكن هناك احتمال كبير في ان ندخل في مفاوضات معها » (« **هآرتس** » ، ٢٠/٥/١٩٨٠) .

وخلال حديثه عن التسوية ، اقترح بيرس ، ان تكون الضفة الغربية منطقة مجردة من السلاح ، في حالة الاتفاق مع الاردن . ومن الأفضل ،ان نصل الى تسوية جزئية مع الملك حسين ، وان نقدم تنازلات اقليمية له ، بدلاً من ان نتركه يعمل وفقاً لشروط منظمة التحرير الفلسطينية » (**المصدر نفسه**) .

من جهة اخرى ، لخص موشي دايان ، وزير الخارجية السابق ، الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمثل الاسباني القائل : « عندما تنبت الاشواك في الربيع يمكن سحقها بقدم حافية ، أما اذا تركتها حتى الصيف فان قطيعاً من الفيلة لا يستطيع المرور عبرها » .

وقال : « ان استعدادنا لمنح سكان الضفة الغربية وقطاع غزة حكماً ذاتياً ، زاد من اصرارهم على المطالبة باكثر من هذا » (« **يديعوت احرونوت** » ، ٢٠/٥/١٩٨٠) . ثم عاد دايان وطالب بفرض الحكم الذاتي من جانب واحد ، وقال : « اذا رغب سكان الضفة بادارة وتصريف شؤونهم بانفسهم ، بناء على اسس الحكم الذاتي المقترح ، فإننا نرحب بهم ، وإذا رفضوا ، ينبغي علينا تعيين ادارة ذاتية من ضباط الجيش الاسرائيلي لتدير شؤونهم؛ اي ينبغي علينا فرض الحكم الذاتي من جانب واحد » (**المصدر نفسه**) . ثم اعترض دايان على طريقة الحكومة ، في اجراء المفاوضات ، من الناحية التقنية ، وقال : « لا أعتقد ان الطريقة الحالية ، التي تسير بها الحكومة ، ستؤدي الى خلق حكم ذاتي » . وطالب دايان بتقليص اللجنة الوزارية المفاوضة واتباع طريقة كيسنجر في التفاوض . اما الحقيقة الجوهرية التي تحول دون تحقيق الحكم الذاتي ـ كما يرى دايان ـ فهي : « اننا نتفاوض مع المصريين وليس مع اصحاب الشأن ، الأردنيين والفلسطينيين ، الذين يرفضون الاشتراك : فالسادات لا يملك تفويضاً من هذه الجهات ، وإن أي اتفاق قد نصل اليه لا يمكن ان يلزم الاردنيين ولا الفلسطينيين » (**يديعوت احرونوت** » ، ٢٠/٥/١٩٨٠) .

اما رئيس الحكومة السابق ، يتسحاق رابين ، فقد رفض انسحاب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ ، وإقامة دولة فلسطينية وذلك بسبب المخاطر الامنية ، خصوصاً ان الضفة الغربية يمكن ان تكون « خشبة قفز » لهجوم مدرع في اتجاه مراكز التجمعات السكانية الحيوية لاسرائيل : حتى ان تجريد الضفة من السلاح ، ووضعها تحت سيطرة عربية ، امر خطير جداً ، والحل الانسب هو : « حكم ذاتي له صلاحيات اوسع على رقعة صغيرة ، على اساس مشروع آلون ، أي نظام وصاية اسرائيلي ـ اردني على الضفة الغربية لفترة خمس سنوات ، على اساس اتفاقيتي كمب ديفيد » (« **هآرتس** » ، ٣٠/٥/١٩٨٠) .

ويبدو ان حزب العمل الذي يستعد لاستعادة السلطة في اسرائيل لا يدخر جهداً في سبيل افشال الحكم الذاتي ، بالطريقة التي تعتمدها الحكومة